

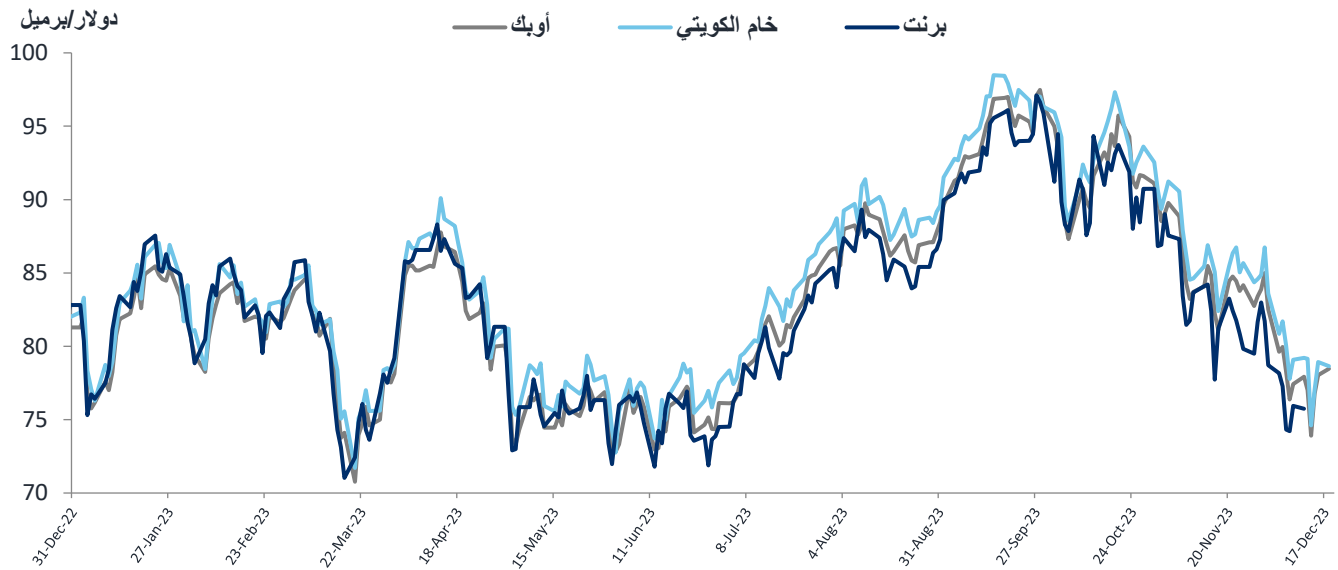
ديسمبر 2023

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

التوقعات بخفض الفائدة والهجمات على السفن تنقذ النفط من أدنى مستوياته في 5 أشهر...

وصلت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها المسجلة في خمسة أشهر الأسبوع الماضي على خلفية المخاوف المتعلقة بالطلب إلى جانب زيادة إمدادات السوق. إذ تم تداول العقود الآجلة لمزيج خام برنت دون مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل ليصل إلى 73.2 دولار أمريكي في 12 ديسمبر 2023، فيما يعد أدنى مستوى يصله منذ نهاية يونيو 2023. كما أدى ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة بوتيرة هاشية على أساس شهري في نوفمبر 2023 إلى التأثير سلباً على معنويات السوق، حيث كان من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما سيؤثر على الطلب على النفط. إلا أن الانخفاض المفاجئ لمخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي وكذلك الهجمات التي استهدفت الناقلات في البحر الأحمر، أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 4.6 في المائة خلال جلستي التداول التاليتين. وتم تسجيل مكاسب إضافية بعد أن قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأخير وأشار إلى أن أسعار الفائدة قد بلغت ذروتها وأن خفض أسعار الفائدة العام المقبل مطروح على طاولة النقاش. كما أن الانخفاض الحاد الذي شهده الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات الرئيسية ووصوله إلى أدنى مستوياته المسجلة في أربعة أشهر على خلفية الإشارة إلى وصول أسعار الفائدة إلى ذروتها ساهم في ارتفاع أسعار النفط هذا الأسبوع. من جهة أخرى، فإن التخفيضات الطوعية الإضافية لحصص إنتاج النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً التي أعلنت عنها أوبك وحلفائها لم يكن لها سوى تأثيراً ضئيلاً على الأسعار. ومن المقرر أن يتم تنفيذ هذه التخفيضات خلال الربع الأول من العام 2024، على أن يتم التراجع عنها تدريجياً حسب ما تقتضيه أوضاع السوق.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وأشارت أحدث الاستطلاعات الاقتصادية إلى خفض أسعار الفائدة بدءاً من منتصف العام المقبل وتراجع إمكانية الدخول في حالة من الركود نتيجة للهبوط الناعم للنمو الاقتصادي. كما يتوقع أيضاً أن يتجه التضخم نحو الانخفاض، ويقترب تدريجياً من مستوى 2 في المائة المستهدف، وذلك على الرغم من أن معدل التضخم الأساسي ما يزال مترسحاً. وكشفت أحدث قراءة لتصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عن توقع 17 من أصل 19 مسؤولاً بالمركزي الأمريكي أن تنخفض أسعار الفائدة بنهاية العام 2024 عما هي عليه الآن، ولم يتوقع أي منهم رفع أسعار الفائدة.

وعلى صعيد الطلب، أبقت الأوبك على نظرتها المتفائلة بشأن توقعات الطلب على النفط للعام المقبل حيث حافظت على توقعاتها الصادرة في تقريرها السابق لشهر ديسمبر 2023. من جهة أخرى، كشف أحدث تقرير شهري صادر عن وكالة الطاقة الدولية تباطؤ الطلب بوتيرة حادة في الربع الرابع من العام 2023 وفي العام 2024. وعزت الوكالة ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول الرئيسية. وأظهر تقرير صادر عن وكالة بلومبرج أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب في الصين العام المقبل في ظل بدأ تلاشي الطلب المكبوت بعد الجائحة. ومن المتوقع أن نشهد اتجاهاً مماثلاً للطلب على النفط في الهند، حيث من المتوقع أن يشهد الاستهلاك نمواً بوتيرة أقل بكثير مقارنة بعامي 2022 و2023. ومن المتوقع أن تشكل آسيا الجزء الأكبر من نمو الطلب العالمي على النفط العام المقبل، كما يتوقع أن تلعب الهند دوراً جوهرياً في تعويض التباطؤ الاقتصادي للصين. أما على صعيد الفئات المختلفة للمنتجات، ما يزال وقود الطائرات يتميز بفرص هائلة غير مستغلة، يليه البنزين في بعض الأسواق.

أما على صعيد العرض، انخفض إنتاج الأوبك للمرة الأولى منذ أربعة أشهر في نوفمبر 2023. ووصل متوسط الإنتاج اليومي إلى 28.1 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، بعد أن أعلنت عشرة من أصل ثلاثة عشر دولة ضمن المجموعة عن انخفاض إنتاجها على أساس شهري. من جهة أخرى، ظل إنتاج النفط في الولايات المتحدة عند مستويات قياسية قريبة من 13.1 مليون برميل يومياً كما في الأسبوع المنتهي في 8 ديسمبر 2023.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

تم تداول النفط دون مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل خلال أول أسبوعين من شهر ديسمبر 2023 على خلفية المخاوف المتعلقة بجبهة الطلب، في الوقت الذي وصل فيه الإنتاج الأمريكي إلى مستويات قياسية. وانخفضت الأسعار على مدار سبعة أسابيع متتالية حتى الأسبوع المنتهي في 8 ديسمبر 2023، تبع ذلك تسجيل مكاسب هامشية بنسبة 0.9 في المائة الأسبوع الماضي. ويعكس هذا التراجع ضعف توقعات الطلب من الصين إلى جانب توقعات تباطؤ الطلب من الهند في العام 2024. وتعتبر تلك الدولتان هما السبب الرئيسي لنمو الطلب العام الماضي، إلا أنه في ظل تلاشي الطلب المكبوت منذ الجائحة فيما يتعلق بالسفر والاستهلاك، نتج عنه الانظار للتركيز على النشاط الاقتصادي في هاتين الدولتين. وفي الصين، قد لا يكون لحزم التحفيز الاقتصادي التي تم الإعلان عنها مؤخراً والضح النقدي بمستويات قياسية سوى تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيرها المباشر على القطاع العقاري كان إيجابياً. وفيما يتعلق بفئات المنتجات، من المتوقع أن يزداد الطلب على زيت التدفئة في الصين بسبب موجة البرد، وذلك على الرغم من أن ذلك الارتفاع قد يقابله ضعف استهلاك وسائل النقل.

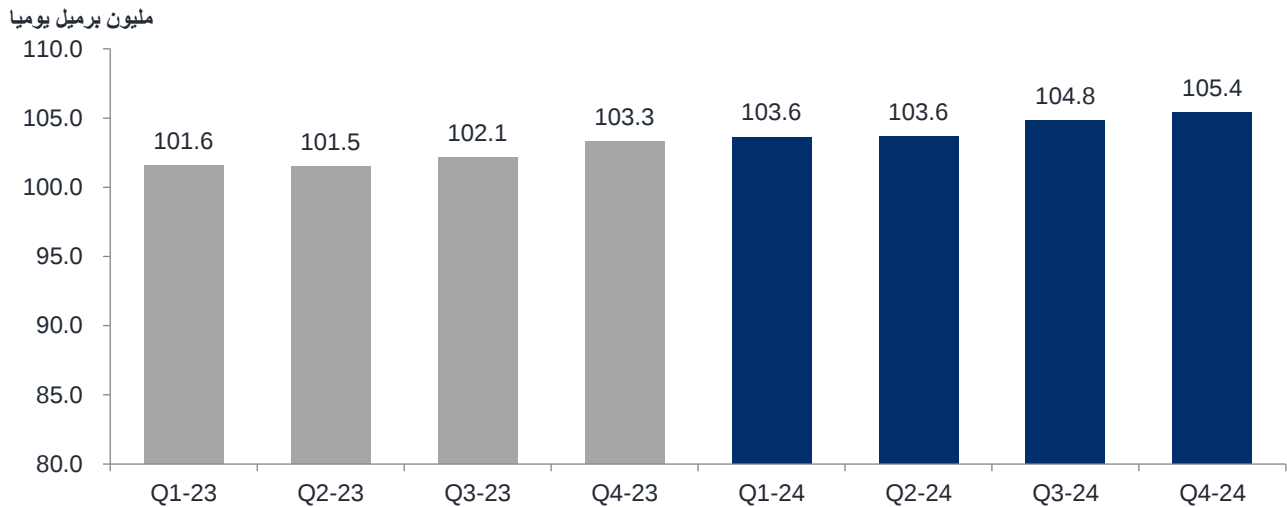
كما أظهرت العقود الآجلة للنفط أيضاً مؤشرات دالة على ضعف الأداء في ظل رؤية ضغوط هبوطية في كافة مراكز التسعير العالمية الرئيسية. وكشفت تقرير وكالة بلومبرج أن العديد من فروق تسعير العقود الآجلة قد اتخذت هيكل كونتايجو، أي أن أسعار العقود المستقبلية أعلى من الأسعار الفورية، مما يشير إلى وجود فائض في المعروض في السوق، خاصة على خلفية تزايد إمدادات الولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في تعويض خفض حصص إنتاج الأوبك وحلفائها. وأضاف المتداولون أن سوق النفط الفعلية ظلت تتمتع بإمدادات جيدة. وتراجعت أسعار كافة فئات الخام تقريباً للشهر الثاني على التوالي في نوفمبر 2023. إذ انخفض متوسط سعر مزيج خام برنت بنسبة 8.9 في المائة ليصل إلى 83.1 دولار أمريكي للبرميل. وكان تراجع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية وخام التصدير الكويتي أقل قليلاً بنسبة 7.5 في المائة و7.1 في المائة، وصولاً إلى 84.9 دولار أمريكي للبرميل و86.3 دولار أمريكي للبرميل، على التوالي. وفي ذات الوقت، تم خفض التقديرات المجمعة لسعر مزيج خام برنت مقارنة بتوقعات الشهر الماضي. ومن المتوقع الآن أن تصل الأسعار إلى 87.0 دولار أمريكي للبرميل بنهاية الربع الرابع من العام 2023 مقابل 90.0 دولار أمريكي للبرميل المتوقعة الشهر الماضي لهذا الربع. كما تم خفض توقعات الربيعين المقبلين، وفقاً لتقديرات الإجماع التي أصدرتها وكالة بلومبرج. كما خفضت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها للنفط في تقريرها الأخير الخاص بالتوقعات. وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت 82.4 دولار أمريكي للبرميل، في حين كانت توقعاتها السابقة تبلغ 83.99 دولار

أمريكي للبرميل. أما بالنسبة للعام 2024، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط سعر مزيج خام برنت 82.57 دولار أمريكي للبرميل مقابل توقعاتها السابقة البالغة 93.24 دولار أمريكي للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

أبقت منظمة الأوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2023 دون تغيير وفقاً لتقريرها الشهري الأخير عند مستوى 2.5 مليون برميل يومياً لتصل إلى 102.11 مليون برميل يومياً. إلا أنه تم تحديث التقديرات على مستوى كل دولة على حدة وخفض بيانات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ في الربع الثاني من العام 2023 والربع الرابع من العام 2023، وهو الأمر الذي قابله رفع بيانات الطلب للدول الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتعكس هذه الزيادة تحسن معدل النمو بصورة أفضل من المتوقع بصفة رئيسية في كندا. وخضعت الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً لمراجعات حيث شهدت بيانات الطلب في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مراجعات هبوطية للربعين الثالث والرابع من العام 2023، والذي قابله مراجعة تصاعدية لبيانات الصين ومناطق آسيا وأمريكا اللاتينية الأخرى. كما تم الإبقاء على تقديرات العام 2024 دون تغيير، مع توقع نمو الطلب بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 104.4 مليون برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط - 2024/2023 - (مليون برميل يومياً)



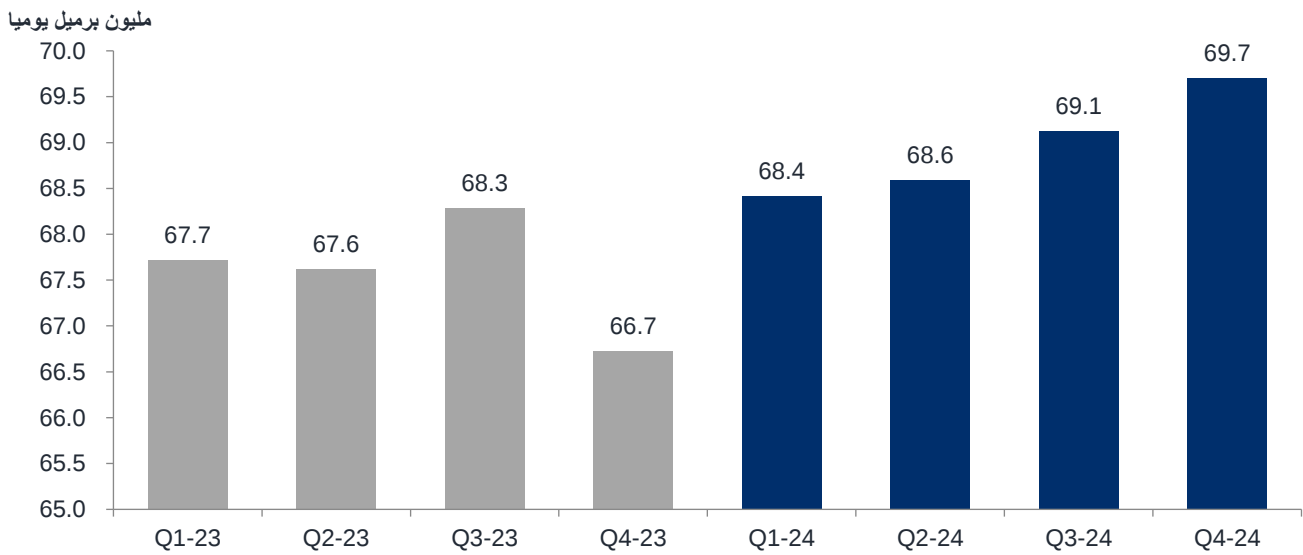
المصدر: أوبك

من جهة أخرى، كانت توقعات وكالة الطاقة الدولية أضعف مقارنة بتوقعات الأوبك، حيث توقعت الوكالة أن يتباطأ الطلب بشكل حاد العام المقبل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تؤثر الرياح المعاكسة على الاقتصاد الكلي على نمو الطلب على النفط في العام 2024 والذي من المتوقع أن يصل إلى 930 ألف برميل يومياً مقابل نمو قدره 2.4 مليون برميل يومياً خلال العام الحالي. وقالت الوكالة إن النمو هذا العام يعكس الطلب المكبوت بعد الجائحة، في حين أن تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي سيؤثر على استهلاك معظم المنتجات في العام 2024.

العرض من خارج الأوبك

تراجع الانتاج العالمي من السوائل النفطية خلال شهر نوفمبر 2023 بعد أن شهد زيادة الشهر الماضي. ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط إمدادات النفط العالمية 101.74 مليون برميل يومياً بعد انخفاض شهري قدره 0.43 مليون برميل يومياً. ووفقاً لمنظمة الأوبك، يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج المنتجين من خارج الأوبك. إذ تراجع انتاج الموردين من خارج الأوبك بنحو 0.4 مليون برميل يومياً خلال الشهر، وبلغ متوسط الإنتاج 73.9 مليون برميل يومياً نتيجة لانخفاض الإنتاج في روسيا وكازاخستان والذي قابله ارتفاع الإنتاج من دول آسيا الأخرى وكندا ودول أوروبا الآسيوية الأخرى.

الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2024/2023 - (مليون برميل يومياً)



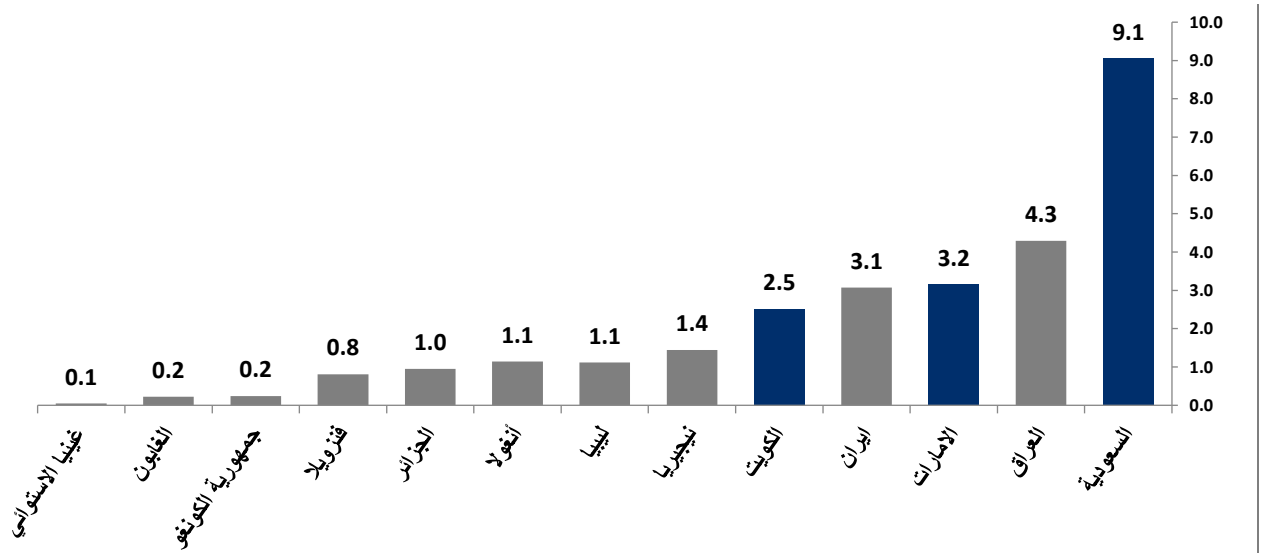
المصدر: أوبك

وفيما يتعلق بالتوقعات للعام بأكمله، أبقى الأوبك على تقديرات نمو العرض من خارج الأوبك للعام 2023 دون تغيير عند مستوى 1.8 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يبلغ متوسط الإنتاج 67.6 مليون برميل يومياً. إلا أنه كانت هناك مراجعات على مستوى كل دولة على حدة خلال الشهر. وشهدت تقديرات الإمدادات لأمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل (+30 ألف برميل يومياً) مراجعة تصاعدية تم تعويضها بالكامل بمراجعة تنازلية لإمدادات المملكة المتحدة (-10 ألف برميل يومياً) وأذربيجان (-13 ألف برميل يومياً).

كما تم الإبقاء على توقعات نمو العرض للعام 2024 دون تغيير عند مستوى 1.4 مليون برميل يومياً، مع وصول متوسط العرض من خارج الأوبك إلى 69.0 مليون برميل يومياً. إلا أنه على الرغم من ذلك، تمت مراجعة بيانات العرض الخاصة بأذربيجان والتي من المتوقع أن تتمكن العام المقبل من تعويض خسائر إنتاجها التي منيت بها في العام 2023، في حين خضعت عمان وكازاخستان لمراجعات هبوطية قدرها -10 برميل يومياً و-20 برميل يومياً، على التوالي.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

حصة الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر نوفمبر 2023 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

تراجع إنتاج الأوبك للمرة الأولى منذ أربعة أشهر خلال شهر نوفمبر 2023. إذ وصل إجمالي الإنتاج إلى 28.1 مليون برميل يومياً خلال الشهر مسجلاً انخفاضاً قدره 140 ألف برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة تراجع إنتاج 10 من أصل 13 دولة منتجة للنفط. وشهد كافة كبار المنتجين في المجموعة تقريباً، باستثناء السعودية، انخفاضاً هامشياً في الإنتاج. كما كشفت بيانات الإنتاج من مصادر الأوبك الثانوية أيضاً عن تسجيل انخفاضاً بنسبة قليلة نسبياً في الإنتاج خلال الشهر بمقدار 57 ألف برميل يومياً، مع وصول إجمالي الإنتاج إلى 27.9 مليون برميل يومياً خلال الشهر. ويعزى هذا التراجع، وفقاً لمنظمة الأوبك، إلى الانخفاض الحاد لإنتاج العراق (-77 ألف برميل يومياً) وأنجولا (-37 ألف برميل يومياً)، بينما شهد باقي الأعضاء إما زيادات هامشية أو ثبات معدلات الإنتاج خلال الشهر. وأظهرت تقارير صادرة عن الأوبك ووكالة بلومبرج تسجيل إنتاج السعودية لنمو هامشي وصل إلى ما يقرب من 9.0 مليون برميل يومياً.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست